

Distr.: General
22 November 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

استعراض وتقييم مشكلة الأسبستوس في الأمم المتحدة؛ وإدارة المرافق؛
وشبكة تبادل المعلومات بشأن إدارة الممتلكات الخارجية؛ والخدمات
المشتركة؛ وأنشطة الطباعة الداخلية والخارجية للمنظمة؛ وتدابير
مقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية

التقرير الثاني للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقارير الأمين العام المعنونة
”استعراض وتقييم مشكلة الأسبستوس في الأمم المتحدة ومعالجة المواد التي تحتوي على
الأسبستوس في مباني الأمم المتحدة الخارجية الواقعة في جنيف وفيينا ونيروبي وفي مقار
اللجان الإقليمية“ (A/55/135)، و”إدارة المرافق“ (A/54/628)، و”شبكة تبادل المعلومات
بشأن إدارة الممتلكات الخارجية: نهج تعاوني ومنسق على الصعيد العالمي لإدارة المرافق“
(A/55/210)، و”الخدمات المشتركة“ (A/55/461)، و”أنشطة الطباعة الداخلية والخارجية
للمنظمة“ (A/55/132)، و”تدابير مقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية للأمم المتحدة“
(A/55/546). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير مع ممثلي الأمين العام
الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

استعراض مشكلة الأسبستوس وتقييمها

٢ - يتضمن تقرير الأمين العام (A/55/135) تقييماً للأحوال الراهنة فيما يتعلق بالمواد التي تحتوي على أسبستوس في مباني الأمم المتحدة الكائنة في جنيف وفيينا ونيروبي وفي مباني اللجان الإقليمية في أديس أبابا وبانكوك وبيروت وسنتياغو. ويستعرض التقرير التدابير والإجراءات المتبعة حالياً لتفادي أي آثار ضارة لهذه المواد على صحة الموظفين وأعضاء الوفود وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون في المباني أو يزورونها.

٣ - ويذكر الأمين العام في الفقرة ١٨ من التقرير أن المواد المحتوية على الأسبستوس استخدمت بكميات محدودة فقط في مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأنه قد أزيل جُل المواد التي تحتوي على الأسبستوس باستثناء مقادير صغيرة من المواد المقاومة للنيران المغلفة تغليفاً كاملاً، والتي لا تشكل أية أخطار على شاغلي هذه المرافق. وبالتالي، ليس هناك حاجة لتخصيص أموال أو موارد إضافية لمعالجة مشكلة الأسبستوس بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٤ - ويرد وصف لمشكلة الأسبستوس في مكتب الأمم المتحدة في فيينا في الفقرات ١٩ إلى ٢٧ من تقرير الأمين العام. وقد ذُكر في الفقرة ١٩ أن المواد المحتوية على الأسبستوس استخدمت على نطاق واسع في الهياكل الفولاذية للسقوف، والجدران، والفواصل، وغيرها من الأماكن في مباني مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وذلك كمواد عازلة للصوت ومقاومة للنيران، ومواد تغليف. وقد كان استخدام هذه المواد مسموحاً به في النمسا حتى سنة ١٩٧٩. وحيث أن جميع المباني قد شُيدت قبل عام ١٩٧٩، فلم تكن هناك ضوابط تنظم استخدام المواد التي تحتوي على الأسبستوس خلال مرحلتَي التصميم والتشييد.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٣ من نفس التقرير أنه منذ أكثر من عشر سنوات، بدأت دائرة إدارة المباني بمكتب الأمم المتحدة في فيينا برنامجاً لإجراء عمليات فحص وتغليف دورية لسطوح الأسبستوس منعا لانتشار ألياف الأسبستوس في الهواء وأن الرصد الدوري لنوعية الهواء أثبت أن عدد الألياف في جميع مباني مكتب الأمم المتحدة في فيينا أدنى بكثير من قيمة الحد الأقصى المأمون.

٦ - وتلاحظ اللجنة من الاستنتاج الوارد في الفقرة ٢٧ من التقرير أنه يجري العمل لوضع خطة رئيسية طويلة الأجل لإزالة الأسبستوس من مركز فيينا الدولي وأن الأمم المتحدة والحكومة النمساوية تناقشان حالياً ما يتصل بتلك الخطة من عمليات وتكاليف. وتزعم اللجنة استعراض مشكلة الأسبستوس في مكتب الأمم المتحدة في فيينا حسب الاقتضاء وإبلاغ الجمعية العامة بما يسفر عنه هذا الاستعراض.

٧ - وقد ورد في الفقرة ٢٨ من تقرير الأمين العام (A/55/135) أن مباني مكتب الأمم المتحدة في مجمع نيروبي لا تحتوي على أي مواد من الأسبستوس، وبالتالي لا توجد مشكلة أسبستوس في ذلك المجمع.

٨ - ويذكر الأمين العام في الفقرة ٢٩ من تقريره أنه استخدمت في تشييد مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا مادة تحتوي على الأسبستوس بدرجة صغيرة نسبياً. ويساور اللجنة القلق لعدم إجراء اختبارات حتى الآن لتحديد نوع المواد التي تحتوي على أسبستوس في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وفي الوقت ذاته، تلاحظ اللجنة أنه يجري حالياً بالتنسيق مع مقر الأمم المتحدة وضع برنامج لاختبار عينات إجمالية بغية تحديد حجم مشكلة الأسبستوس على أن يطبق ذلك اعتباراً من عام ٢٠٠١ فصاعداً. (انظر الفقرة ٣٠ من التقرير). وترحب اللجنة بما ذكر في الفقرة ٣٢ من التقرير وهو أنه بالنظر إلى أن السلطات المحلية لم تصدر أي قواعد تنظيمية تحكم رصد الأسبستوس ومراقبته واختباره وإزالته والتخلص منه، سيجري، بالتنسيق مع مقر الأمم المتحدة، وضع مبادئ توجيهية لكي تطبقها مكاتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتتمشى مع الأصول والمعايير والمبادئ التوجيهية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. كما تلاحظ اللجنة من الفقرة ٣٣ من التقرير أنه يجري حالياً وضع برنامج للاختبار الدوري لنوعية الهواء الداخلي لمعرفة عدد الألياف وذلك بالتنسيق مع مقر الأمم المتحدة، على أن يطبق ذلك اعتباراً من عام ٢٠٠١ فصاعداً.

٩ - وفيما يتعلق بمشكلة الأسبستوس في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يذكر الأمين العام في الفقرة ٤٠ من تقريره أنه رُصد في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار تقريباً للاستعاضة عن جميع الفواصل الجدران التي تحتوي على الأسبستوس بأخرى خالية من الأسبستوس وبعد إنجاز هذا المشروع لن تكون هناك أي مواد تحتوي على الأسبستوس في مقر تلك اللجنة وبالتالي لن تلزم موارد إضافية.

١٠ - ويذكر الأمين العام أن مرافق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تمثل تماماً للمعايير المحلية والدولية فيما يتعلق بالمواد التي تحتوي على الأسبستوس، وأن الأسبستوس المستخدم كمادة لاصقة في بلاط الفينيل يُعتبر مغلفاً وغير قابل للتفتيت بشكل تام، ولا تتطلب القواعد والأنظمة إزالة هذا البلاط إلا إذا أصبح تالفاً أو عند إجراء عملية تجديد للمساحة المتأثرة. وتلاحظ اللجنة أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تزمع استبدال كل البلاط الفينيل الذي يحتوي على أسبستوس على مراحل على مدى فترة ست سنوات تبدأ في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بتكلفة كلية تقدر بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دولار، ستوزع على السنوات الست، وبعد إنجاز مشروع الاستبدال المذكور

أعلاه، ستُصبح مرافق اللجنة خالية من المواد التي تحتوي على الأسبستوس. (انظر الفقرة ٤٨ من التقرير).

١١ - ويفيد الأمين العام في الفقرة ٥٠ من تقريره الوارد في الوثيقة A/55/135 أن المجمع الذي يضم مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي يشمل أيضا مرافق وكالات للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، لا يحتوي على أي مادة من الأسبستوس، وبالتالي ليس هناك مشكلة أسبستوس في ذلك المجمع.

١٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/135.

إدارة المرافق

١٣ - يتضمن تقرير الأمين العام عن إدارة المرافق (A/54/628) معلومات مستكملة عن العقارات الرئيسية التي تشغلها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم منذ تقديم التقريرين الأخيرين إلى الجمعية العامة (A/45/795) و (A/50/676). ويحاول التقرير أيضا الاستجابة للتوصيات التي انتهت إليها اللجنة الاستشارية في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لكل من فترتي السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ والتي تدعو إلى أن يواصل المقر الاضطلاع بدور تنسيقي في إطار استعراض عام يجريه لجميع مرافق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالتها المادية، وتأمين العقارات، وتبادل الخبرات، والمعرفة المتعلقة بالعقود ذات الصلة بالمرافق، وتدابير زيادة الكفاءة والصيانة والتعديلات/التحسينات، وأن يبين الأمين العام قيمة المباني المملوكة للأمم المتحدة وأن يقدم مقارنة بين معايير الأمم المتحدة والمعايير العادية بالنسبة لتكلفة الصيانة مقابل قيمة المباني. ويبين الأمين العام في تقريره أيضا النتائج المترتبة على أعمال الصيانة والتحديث الرئيسية الطويلة الأجل للمباني القائمة. وترحب اللجنة الاستشارية بتقرير الأمين العام وبالجهد الذي يبذلها لاستكشاف سبل ووسائل تنسيق نهج مشترك يُتبع في إدارة مباني الأمم المتحدة والأراضي المملوكة لها التي تقدر قيمتها الكلية بنحو ١٨٦ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٤ - وقد تناولت اللجنة الاستشارية بالتحليل النهج المتبع من أجل قيام المقر بدور تنسيقي في الاستعراض العام لجميع مرافق الأمم المتحدة المبينة في الفقرات ٥ إلى ١٠ من الوثيقة A/54/628. وتوافق اللجنة على نهج الأمين العام. وتلاحظ اللجنة أن مكتب خدمات الدعم المركزية سيضطلع بدور تنسيقي فيما يتعلق بالرصد وتبادل المعلومات وتعميم السياسات على المواقع الكائنة خارج المقر، بالتعاون مع فريق من الموظفين الفنيين الذين يتم تعيينهم على نطاق المنظمة كجهات تنسيق من كل من مراكز العمل. ولأداء هذه المهمة،

سيقوم مكتب خدمات الدعم المركزية بمقر الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الإدارات في مراكز العمل الأخرى، بوضع سياسة متكاملة ومنهجية على نطاق المنظمة وبرنامج لتبادل المعلومات المتصلة بالإدارة والمشتريات والميزانية لتحقيق الأهداف التالية: (أ) وضع إطار مشترك لقيم العقارات؛ (ب) تقييم التكاليف النسبية للتشغيل والصيانة؛ (ج) تقييم تكاليف الطاقة.

١٥ - وترد في الفقرات ٢٣ إلى ٢٧ من التقرير معلومات عن المبادئ التوجيهية لتوفير موارد مالية كافية للصيانة الوقائية. وتشاطر اللجنة الاستشارية الأمين العام رأيه الذي أبداه في الفقرة ٢٣ والذي مؤداه أن تأجيل الصيانة الوقائية بسبب نقص الموارد كثيرا ما يؤدي إلى زيادة الحاجة الإجمالية للموارد للقيام بتصليحات طارئة في وقت لاحق. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الانتباه إلى المعلومات الواردة في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ من تقرير الأمين العام والتي تُظهر، في رأي اللجنة، أن المستوى الفعلي الراهن لنفقات الصيانة الرئيسية في المباني المملوكة للأمم المتحدة يقل كثيرا عن الحد الأدنى الموصى به في معايير صناعة البناء.

١٦ - فوفقا لما يذكره الأمين العام، فإن المعدل السنوي للنفقات المتصلة بأعمال الصيانة الرئيسية لمباني الأمم المتحدة الميين في الميزانية البرنامجية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، يبلغ ٠,٨٨ في المائة فقط، بالاستناد إلى الاعتمادات المقترحة لفترة السنتين والبالغة ٣٢,٥ مليون دولار، في حين أن المبادئ التوجيهية لصناعة البناء تقضي بأن يكون الحد الأدنى ٢ في المائة سنويا أما المعدل المستهدف الموصى به فهو ٣ في المائة سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، يذكر الأمين العام في الفقرة ٢٦ أنه نظرا إلى أن مستوى التمويل هو حاليا في حده الأدنى، فلن يكون من المعقول زيادة إجمالي الإنفاق السنوي لجميع الأطراف على أعمال الصيانة الرئيسية لهذه المباني بمقدار ٣,٢ مرات على الأقل كحد أدنى مستهدف لفترة السنتين المقبلة.

١٧ - وتشاطر اللجنة الاستشارية الأمين العام رأيه الذي أبداه في الفقرة ٢٧ من التقرير والذي مفاده أنه "لا يعتبر تخطيط الميزانية على أساس المعدلات المحددة في المبادئ التوجيهية بديلا للتحليل الدقيق للاحتياجات الخاصة والاحتياجات من الصيانة بالنسبة لكل مرفق على حدة. إلا أنه عندما تكون الميزانية الإجمالية لأعمال الصيانة، باستمرار، أقل بدرجة كبيرة من المعدل الذي توصي به المبادئ التوجيهية، فإن ذلك يعتبر دليلا واضحا على وجود حالة مزمنة من الرصد الناقص للاعتمادات في الميزانية وعلامة تدل على إمكانية نشوء مشاكل في المستقبل". وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى الملاحظة التي ذكرتها في الفقرة ٢٣ من تقريرها الأول^(١) وهي "أن خفض خدمات الدعم لا ينبغي أن يتجاوز حدا معيناً لئلا ينعكس سلبا

على تنفيذ البرامج. بل إن خفض خدمات الدعم قد يؤدي في بعض الحالات إلى ضرورة زيادة النفقات في المستقبل. ومن أبرز الأمثلة على ذلك التخفيضات المتواصلة في الإنفاق على صيانة المباني في مقر الأمم المتحدة واليونسكو، وهو ما جعل تكاليف تجديد الأصول باهظة جدا في الوقت الراهن. وقد أبلغت اللجنة بأن تكلفة تجديد مقر اليونسكو تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار. أما فيما يخص مقر الأمم المتحدة، فالتكلفة تربو عن بليون دولار.

١٨ - ويرد في الفقرات ٣٠ إلى ٣٦ من الجزء الثالث من تقرير الأمين العام وصف للاستراتيجية البرنامجية المتبعة في تحسين الكفاءة الإدارية والمالية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يدرك وجوب اتباع نهج يتسم بمزيد من التركيز والتكامل في إدارة المباني وضرورة اتخاذ خطوات لتحسين التنسيق في إطار هذا البرنامج الفرعي. وتزعم اللجنة أن تستعرض في الوقت المناسب أنشطة البرنامج الفرعي التي ستُبين بالتفصيل الكامل في الخطة الرئيسية المتعلقة بالمباني وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ وستقدم اللجنة توصياتها إلى الجمعية العامة بهذا الشأن.

١٩ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير التي يعتمزم الأمين العام اتخاذها لدعم تكنولوجيا المعلومات (الفقرتان ٣٢ و ٣٣) ودعم المرافق التقنية للإدارات (الفقرة ٣٤)، فضلا عن الأنشطة التي سيُضطلع بها لتيسير التنسيق وإعداد البرامج (الفقرة ٣٥).

٢٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن إدارة المرافق (A/54/628)، آخذة في اعتبارها تعليقاتها وملاحظاتها المذكورة أعلاه.

شبكة تبادل المعلومات بشأن إدارة الممتلكات الخارجية

٢١ - يحتوي تقرير الأمين العام عن شبكة تبادل المعلومات بشأن إدارة الممتلكات الخارجية (A/55/210) على قدر كبير من المعلومات المدرجة في تقرير الأمين العام عن إدارة المرافق (A/54/628) ويتناول أيضا توصية اللجنة الاستشارية بأن يواصل المقرر الاضطلاع بدور تنسيقي في إطار استعراض عام يجريه لجميع مرافق الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالتها المادية، وتأمين العقارات، وتبادل الخبرات، والمعرفة المتعلقة بالعقود ذات الصلة بالمرافق، وتدابير زيادة الكفاءة، ومشاريع الصيانة والتعديلات/التحسينات، والشواغل البيئية. ويذكر الأمين العام في موجز تقريره (A/52/210) أنه بغرض تيسير تنسيق هذه الشواغل المشتركة ذات الصلة بإدارة المرافق، يقترح مكتب خدمات الدعم المركزية في مقر الأمم المتحدة إنشاء فريق تعاوني على نطاق المنظمة مؤلف من موظفين فنيين من كل من مراكز العمل يحمل اسم: "شبكة تبادل المعلومات بشأن إدارة الممتلكات الخارجية". وسيكمن الهدف من هذا الفريق

التعاوني في العمل كشبكة للتواصل وتبادل المعلومات بانتظام بشأن أفضل الممارسات والنُهُج المشتركة، والتوجيهات المتصلة بالسياسات التي من شأنها تعزيز سلامة وموثوقية وكفاءة العمليات المتصلة بالمرافق إلى جانب إدماج الابتكارات التكنولوجية الآخذة في التطور في الهياكل الأساسية للمباني. ومن ثم، ترد مهام وأعضاء هذه الشبكة في الفقرات ٢٢ و ٢٣ من التقرير. وتؤكد اللجنة أهمية إنشاء قواعد بيانات موثوق بها وشاملة في جميع المجالات الرئيسية لإدارة المرافق. كما ترى اللجنة ضرورة أن يكون تنظيم عضوية الشبكة على النحو الذي يضمن كفاءتها.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة أن الفقرة ٢٤ من التقرير (A/55/210) قد ورد فيها أن جميع الموارد اللازمة لدعم شبكة تبادل المعلومات بشأن إدارة الممتلكات الخارجية في مقر الأمم المتحدة وفي كل من مراكز العمل وفي الصناديق والبرامج، ستدرج في الميزانيات العادية الخاصة بكل منها، ولا يتوخى اعتماد أي تمويل مركزي مستقل، وأنه يجوز إعادة النظر في هذه المسألة في حالة أي مشروع تشييدي ضخم له طبيعة خاصة قد يدخل في نطاق استعراض وإدارة الشبكة.

٢٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام (A/55/210).

الخدمات المشتركة

٢٤ - يذكر الأمين العام في موجز تقريره عن الخدمات العامة (A/55/461) أنه على إثر الإعلان عن تدابير الأمين العام للإصلاح في آذار/مارس ١٩٩٧، أنشئت تحت إشراف الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية بصفته المنسق التنفيذي للخدمات المشتركة، فرقة عمل معنية بالخدمات المشتركة في نيويورك شاركت فيها إدارات من الأمانة العامة والصناديق والبرامج بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأنشئ في بادئ الأمر أحد عشر فريقا عاملا في مجالات الخدمات القانونية والخدمات المالية (الخزينة) وخدمات الشراء وخدمات الطباعة وإدارة المرافق وخدمات السفر والنقل وإدارة المحفوظات والسجلات وخدمات الأمن والسلامة والخدمات المتعلقة بالموظفين ونظام المعلومات الإدارية المتكامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢٥ - وترد مسؤوليات فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام. ويرى الأمين العام أنه تحقق تقدم كبير خلال السنوات الثلاث والنصف الأخيرة في

خدمات الشراء والسفر والنقل، والموارد البشرية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ وقررت فرقة العمل إقامة مشروع وحدة لدعم الخدمات المشتركة تكون مدته سنتين وتسد مسؤولية تسييره إلى المنسق التنفيذي ويشارك في تمويله كل من الأمانة العامة (ب ٤٠ في المائة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (ب ٦٠ في المائة مجتمعة).

٢٦ - ويرد بيان للإطار المفاهيمي للخدمات المشتركة في الفقرات من ١١ إلى ١٤ من التقرير. وتؤكد اللجنة على أهمية ما جاء في الفقرة ١٤ من التقرير وهو أن "من المستصوب جدا، بالنظر إلى مدى التنوع الكبير في الإجراءات والنهج بين الأمانة العامة والصناديق والبرامج، القيام بمحاولة لمواءمة الأنظمة والقواعد والإجراءات إلى أقصى حد ممكن بين المنظمات المشاركة. وهذا سيوفر دعامة سليمة لترتيبات الخدمات المشتركة".

٢٧ - وترد معلومات عن الأفرقة العاملة المعنية بالخدمات المشتركة في الفقرات من ١٥ إلى ٢٠ من التقرير. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن فرقة العمل أنهت عمل الفريق العامل التقني المعني بالخدمات القانونية نظرا إلى استمرار العمل بالترتيب المتعلق بتقديم الخدمات وتلقيها بين الأمانة العامة والصناديق والبرامج، كما جرى حل الفريق العامل المعني بالسلامة والأمن إذ استنتج أن ذلك الفريق استعرض مهمة هي من صميم مهام الخدمات المركزية. وتلاحظ اللجنة أيضا ما جاء في الفقرة ١٩ من التقرير وهو أنه بينما حققت بعض الأفرقة العاملة أداء جيدا وحققت نتائج ملموسة، لم يتحقق أي تقدم ملحوظ في الأفرقة العاملة المعنية بكل من إدارة المرافق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الطباعة. وتشعر اللجنة الاستشارية بخيبة الأمل لكون التقرير لا يحتوي على تحليل للأداء غير المرضي لهذه الأفرقة العاملة، وتلاحظ بقلق أن الأفرقة العاملة ذات الأداء غير المرضي سوف يتم إنهاء عملها (انظر الفقرات ٤٥ و ٤٩ و ٦٥ من تقرير الأمين العام).

٢٨ - وليست اللجنة الاستشارية مقتنعة بأن قرار حل الأفرقة العاملة المعنية بكل من إدارة المرافق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الطباعة هو قرار صائب تماما. وترى اللجنة أنه لا يوجد ما يمنع الأفرقة العاملة الثلاثة من أن تكون على الأقل مماثلة، من حيث الإنتاجية للأفرقة العاملة الأخرى التابعة لفرقة العمل المعنية بالخدمات العامة ومن أن تشارك بنجاح في تحسين كفاءة الخدمات العامة في المجالات التي تشملها مسؤولية كل منها. وتشير اللجنة إلى ما قاله الأمين العام في الفقرة ٦٩ من تقريره وهو أنه: "قد أظهرت التجربة أن النجاح تحقق في الأفرقة العاملة التي توافرت لها القيادة الجيدة والمشاركة النشطة". وتؤكد اللجنة أيضا على أنه لا تزال هنالك

قضايا كثيرة متعلقة بالمصلحة المشتركة تحتاج إلى حل في مجالات إدارة المرافق والطباعة وتكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن حلها بنجاح إلا إذا تضافرت الجهود، وتبدو الأفرقة العاملة كمنتدى مناسب جدا لمعالجة هذه القضايا. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظتها التي مؤداها أن "الطباعة من المجالات التي ينبغي إعطاؤها أولوية في تطوير المرافق المشتركة"^(٢) وتوصيتها الداعية إلى وضع استراتيجية منسقة طويلة الأجل لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية من خلال الابتكار التكنولوجي لا في الأمم المتحدة وحدها وإنما على نطاق المنظومة بأسرها^(٣).

٢٩ - وترد الاجراءات المقترحة المعروضة على الجمعية العامة للنظر فيها، في الفقرتين ٧١ و ٧٢ من تقرير الأمين العام (A/55/461). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام (A/55/461)، وبأن تطلب من الأمين العام تقديم تقرير إليها في دورتها السابعة والخمسين التي ستعقد في عام ٢٠٠٢، بشأن التقدم المحرز والقرارات المتخذة بخصوص مستقبل فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة، مع أخذ تعليقات وملاحظات اللجنة الواردة في الفقرات أعلاه بعين الاعتبار.

أنشطة الطباعة الخارجية والداخلية للمنظمة

٣٠ - أفاد الأمين العام بأن تقريره عن أنشطة الطباعة الداخلية والخارجية للمنظمة (A/55/132)، ينبغي قراءته بالاقتران مع تقريره المؤقت عن نفس الموضوع الوارد في الوثيقة (A/C.5/54/18). ويقدم التقرير الوارد في الوثيقة A/55/132 معلومات كمية في الأساس عن: (أ) الكلفة الإجمالية لتشغيل جميع مرافق الطباعة في نيويورك وجنيف؛ (ب) القدرة الإنتاجية لجميع المرافق؛ (ج) عبء عمل الطباعة لجميع المنظمات؛ (د) برنامج الطباعة الذي يتم التعاقد عليه مع جهات خارجية؛ (هـ) مقارنة بين تكلفة الطباعة الداخلية والخارجية؛ (و) التدابير المتخذة لتحقيق وفورات الحجم، بما في ذلك عن طريق تطوير الخدمات المشتركة؛ (ز) التدابير المتخذة لضمان قياس النتائج بنفس الطريقة في جميع أنحاء المنظومة؛ (ح) إمكانية تخفيض ميزانية الطباعة نتيجة لتخفيض كمية المطبوعات.

٣١ - وتحرت اللجنة الاستشارية عما يبدو أنه تعارض بين زيادة تكاليف الطباعة الداخلية في المقر خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (انظر الجدول ١ من التقرير)، وبين انخفاض عبء عمل الطباعة خلال نفس الفترة (انظر الفقرة ٨ من التقرير). وأوضحت الأمانة العامة أن كلا من تكاليف الطباعة الداخلية (الجدول ١) وكمية المطبوعات الداخلية مقيسة بعدد الصفحات المطبوعة (الفقرة ٨) قد انخفضت خلال فترات السنتين الثلاث الأخيرة. بيد أنه حسب المعلومات الواردة، فقد

انخفضت الكمية المطبوعة بقدر أكبر من انخفاض التكاليف. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. فمثلا تم تخفيض الأعداد المعهودة من النسخ المطبوعة بغية توفير الورق والاستفادة من الوسائل الإلكترونية لحفظ الوثائق ونشرها. بيد أن تخفيض متوسط عدد النسخ المطبوعة ينتج عنه ارتفاع في كلفة النسخة الواحدة أو كلفة طباعة الصفحة الواحدة، وذلك لأن نسبة التكلفة الكلية لإجراءات ما قبل الطباعة ومدة الإعداد والتكاليف "الثابتة" الأخرى تزداد لكل عمل طباعة. وكذلك تزداد الكلفة المتوسطة للوحدة عندما تقل نسبة المطبوعات البسيطة من الناحية الفنية وذات عدد الصفحات الكبير بالمقارنة مع الإنتاج الكلي وتحل محلها منتجات أكثر تعقيدا تتطلب زيادة ملحوظة في كمية العمل المكسر للصفحة الواحدة. وفضلا عن ذلك، فإن هناك تكاليف معينة متعلقة بالموظفين وخاصة العمل الإضافي، ترتبط بالحاجة إلى المحافظة على قدرة التجهيز والتقييد بالمواعيد المقررة له أكثر من ارتباطها بمستويات معينة من الإنتاج الفعلي.

٣٢ - وأحييت اللجنة علما، في معرض نظرها في تقرير الأمين العام عن الطباعة بأن الأمانة قد اشترت نظاما حاسوبيا لحساب التكلفة سوف ييسر كثيرا حساب تكلفة الطباعة ويجعله أكثر دقة وأكثر تفصيلا. وهذا النظام (المسمى "Print Pack")، الذي تم تركيبه في كل من المقر ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، هو نظام لحساب الكلفة متاح في السوق لأغراض صناعة الطباعة. ويبين النظام تكلفة الأعمال كل على حدة استنادا إلى المواصفات التقنية لكل منها وإلى المواد وعمل الموظفين الضروري، بالإضافة إلى نسبة مئوية اختيارية لتغطية النفقات غير المباشرة.

٣٣ - وتلاحظ اللجنة في الفقرة ١٤ من التقرير، أنه في سياق أنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالخدمات المشتركة، تم تقديم معلومات عن الوسائل الفنية المتاحة لقسم الاستنساخ التابع للأمم المتحدة مع نماذج من منتجاته إلى وحدات المشتريات والطباعة ذات الصلة التابعة لكل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وفضلا عن ذلك، قدم عرض بالفيديو أمام كبار مديري الصناديق والبرامج. كما قدمت تكاليف تقديرية استجابة لطلبات تقديم مقترحات. وترد في الفقرات من ٢٤ إلى ٣٢ من تقرير الأمين العام (A/55/132)، معلومات عن مرافق الطباعة ومتطلبات الطباعة لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن صناديق وبرنامج الأمم المتحدة غير مهتمة باستخدام مرافق الطباعة المتاحة بمقر الأمم المتحدة. كما أبلغت أيضا بأن مرافق الطباعة التابعة للأمم

المتحدة بوسعها أن تنتج مجموعة كبيرة ومتنوعة من مواد الطباعة لصالح صناديق وبرامج الأمم المتحدة بكفاءة وبتكلفة تنافسية جدا. ويبين الأمين العام في الفقرة ١٥ من تقريره أسباب إحجام صناديق وبرامج الأمم المتحدة عن الاستفادة من مرافق الطباعة التابعة لمقر الأمم المتحدة، وهي التعقيد الفني للمنشورات، ومواعيد الإنتاج، ونقص القدرة التقنية، وأسباب متعلقة بالتكلفة. وتحت اللجنة الأمين العام على الاستمرار في بذل الجهود الهادفة إلى جعل خدمات الطباعة التابعة للأمم المتحدة خيارا جذابا يستجيب لاحتياجات الصناديق والبرامج. كما تحت الصناديق والبرامج على ألا تستبعد بطريقة تعسفية الاستفادة من هذه المرافق.

٣٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاضا أكبر (حوالي ٣٣ في المائة) في نفقات الطباعة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف خلال فترات السنتين الثلاث الأخيرة، بالمقارنة مع الانخفاض في عبء عمل الطباعة خلال نفس الفترة (حوالي ٢٥ في المائة). وحسب التوضيح الوارد في الفقرتين ٢٣ و ١٢ من التقرير، ينتج انخفاض التكلفة أساسا من اتخاذ تدابير التبسيط مثل تخفيض عدد النسخ المطبوعة، واستخدام التصاميم التي تقلل من استهلاك الورق والإحلال التدريجي للتضيد الداخلي باستخدام الحاسوب محل التضيد الخارجي والاستنساخ الداخلي محل الاستنساخ الخارجي.

٣٦ - وترد المعلومات المتعلقة بمرافق الطباعة التابعة للوكالات المتخصصة الأخرى التي يقع مقرها في جنيف (منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية)، في الفقرات من ٣٣ إلى ٣٩ من التقرير. وإضافة إلى ذلك أُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه من ضمن الوكالات المتخصصة التي يقع مقرها في جنيف، لا يملك غير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية القدرة على طباعة منشورات معقدة بالألوان. ورغم ذلك فإنه لا يزال يبرم عقودا خارجية لأداء أعمال الطباعة. أما الوكالات الأخرى فلا تملك هذه القدرة، وترسل جميع منشوراتها التي بالألوان لطباعتها في الخارج.

٣٧ - وكما يتبين من مرفق التقرير، فإن الطباعة الخارجية لبعض هيئات الأمم المتحدة، بما فيها بعض الوكالات المتخصصة (منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية)، تتكلف مبالغ كبيرة (استنادا إلى بيانات عام ١٩٩٩)، وتفوق تكاليفها تكاليف الطباعة الخارجية لمقر الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مرفق التقرير كان يمكن أن تزداد فائدته لو أنه كان يحتوي على بيانات كاملة وقابلة للمقارنة. وتطلب

اللجنة أيضا أن تُحاط علما على الدوام بالتدابير التي يتم اتخاذها لتحسين قدرات الطباعة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، لكي تستطيع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة التي يقع مقرها في جنيف استخدامها بشكل متزايد لسد احتياجاتها. وفي هذا الصدد، تري اللجنة أن من المستصوب إجراء تقييم فني مستقل لممارسات الطباعة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك تكلفة الطباعة الداخلية والخارجية.

٣٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام (A/55/132)، مع أخذ تعليقات وملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة أعلاه بعين الاعتبار.

التدابير المقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية

٣٩ - أفاد الأمين العام بأن تقريره عن التدابير المقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية (A/55/546) ينبغي استعراضه بالاقتران مع تقريره المقبل بشأن اقتراح تجربة جديدة يعيشها الزوار، والذي سيقدم عما قريب. ومن ثم، ترمع اللجنة الاستشارية العودة إلى الموضوع حسب الاقتضاء.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ٧ (A/54/7).

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ثامنا - ٥٨.

(٣) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفقرة ٨٣.